

إعادة جدولة الديون الرسمية

خصائص ديون الدول النامية والدول العربية

- أزمة الديون: صعوبة الاستمرار في خدمة الديون وتمويل الواردات الضرورية.
- ارتفاع حصة الديون الخاصة إلى 55.6% سنة 1992 (أمريكا اللاتينية) مستحقة لبنوك تجارية.
- ارتفاع الديون العربية بشدة للدول غير النفطية (مصر، تونس، المغرب) ودول نفطية (الجزائر، العراق).
- ارتفاع أعباء الديون وتدهور مؤشرات خدمة الدين.
- عجز دول عربية عن خدمة ديونها (السودان، الصومال، مصر، المغرب، موريتانيا، الجزائر، اليمن، الأردن).
- عدم تمكن السودان والصومال في حل المشكلة حتى بعد إعادة الجدولة.

أسباب الأزمة

- أبعاد عملية التفاوض حول جدولة الديون: نادي باريس
- إعادة الجدولة: إعادة هيكلة لجدولة السداد الأصلي لدين معين أو مجموعة ديون.
- الخيارات المتاحة:
- مواجهة الموقف: التنسيق بين سياسات الإقراض والاستيراد والاستهلاك
- الدفع مهما كان الثمن: استعمال القروض قصيرة الأجل
- توقيف سداد أقساط الديون: المخاطرة والجدارة الائتمانية
- إعادة جدولة الديون: إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي

إعادة الجدولة

- تعقيدات المفاوضات وطولها
- الشروط الملحقة
- تخفيف عبء الديون
- نادي باريس: جدولة الديون الرسمية
- نادي لندن: جدولة الديون التجارية
- نادي باريس تأسس 1956 لدراسة طلب الأرجنتين
- تفاوض الدائنين بصفة جماعية
- مشروعية تطبيق برامج تثبيت وتصحيح هيكلية
- اختلاف أهداف إعادة الجدولة
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- صندوق النقد الدولي
- منظمة التعاون الاقتصادي

تابع: إعادة الجدولة

- يتم الاجتماع بطلب من الدول المدينة لإعلان عدم المقدرة على السداد
- المفاوضات حول حل نهائي لإعادة الجدولة
- مساهمة الدولة الدائنة التي لها مستحقات كبيرة الذي قد يتراوح ما بين 3-15 دولة
- عدم مساهمة الدول الشرقية والصين
- عدم مساهمة دول الأوبك

مبادئ نادي باريس

- العجز المرتقب عن السداد Imminent Default
- مشروطة صندوق النقد الدولي
- المشاركة في الأعباء

العجز عن السداد

- تخفيف أعباء الدين إذا توفرت الدلالات على عجز الدول على السداد
- يتحدد العجز بحجم الالتزامات (خدمة الدين) وقياس فجوة التمويل عنصر رئيسي من المفاوضات
- الاعتماد على تنبؤات ميزان المدفوعات للعام المقبل لتحديد الفجوة

مشروطة صندوق النقد الدولي

- الاهتمام باستعادة الدولة المدينة قدرتها على تحمل أعباء الديون الخارجية
- تحليل أسباب وطبيعة مشكلة الديون الخارجية للدولة المدينة
- الطلب منها اتخاذ خطوات وسياسات معينة للقضاء عليها
- الإصرار على تبني سياسات تصليح هيكلية مع صندوق النقد الدولي قبل بدء المفاوضات

مشاركة الدول الدائنة في تحمل أعباء الديون الخارجية

■ على الدول الدائنة أن تساهم في تخفيف العبء

- مؤسسات مانحة متعددة الأطراف
- مانحين رسميين إعفاء في نادي باريس
- مانحين رسميين غير أعضاء في نادي باريس
- البنوك التجارية

■ المؤسسات المتعددة الأطراف: تهدف إلى الإعفاء وعدم إعادة جدولة ديونها

- عدم إدراج صندوق النقد الدولي
- خلاف على إدراج المؤسسات التي يجب إعفاءها من إعادة الجدولة

تابع: مشاركة الدول الدائنة

- ترتيبات مؤسسية: الإعداد لاجتماعات نادي باريس
- **الحلقة الأولى:** التفاوض مع IMF للحصول على موارد مالية لسداد عجز ميزان المدفوعات مقابل برنامج تثبيت اقتصادي وإصلاح هيكلية.
- **الحلقة الثانية:** التفاوض مع الحكومات الدائنة لتخفيض أعباء خدمة الديون
- **الحلقة الثالثة:** التفاوض مع الدائنين من المؤسسات الخاصة
- إرسال رسالة من طرف وزير المالية إلى رئيس نادي باريس عن طريق وزير المالية الفرنسي يعلن فيها عن توقيف الدفع وطلب الدخول في مفاوضات مع الدائنين لإعادة جدولة الديون.

تابع: مشاركة الدول الدائمة

- دراسة من طرف الدائنين طلب إعادة الجدولة والاتفاق على تاريخ بدء المفاوضات
- قبل بدء المفاوضات ترسل مذكرة تطلب فيها تخفيف أعباء الديون مع شرح واف للظروف. والإجراءات التي تتخذ للقضاء على الأسباب.
- تدقيق الطلب من طرف الدائنين في ضوء المعطيات المقدمة من طرف المدين حول قائمة القروض وتاريخ الاستحقاق وتمديدات الآجال.
- مراجعة الطلب في ضوء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي
- ضرورة توفر بيانات دقيقة حول وضعية مديونية البلد

طبيعة المفاوضات والاتفاقيات التي تم التوصل إليها

■ المفاوضات:

- تدوم 1-2 يوم
- تبدأ المفاوضات بتقديم تقرير الدولة المدينة
- التعقيب: المؤسسات الدولية ثم الدول المانحة
- تجتمع الدول الدائنة دون وفد الدولة المدينة
- تقدم الدول الدائنة تقريراً للدولة المدينة وقد يرفض نظراً للشرط القاسية التي قد يتخلله.
- تقام دورة إضافية للوصول إلى اتفاق حول إعادة الجدولة
- التوقيع على نسختين.

الإطار العام لجدول الديون

- عقد اتفاقيات مع كل البلدان الدائنة المشاركة في الاجتماعات وكذلك مع كل الوكالات المقرضة
- قائمة بالقروض والاستحقاقات
- سعر الفائدة على الدين المعاد جدولته

تابع: الإطار العام لجدول الديون

(1) فترات تجميد سداد الدين:

■ طول الفترة عاملاً رئيسياً في إعادة الجدولة

■ الدائون: 1 سنة

■ المدينين: 3-5 سنة

(2) نوعية الديون التي تخفض أعباءها:

■ إعادة جدولة ديون رسمية أو اعتمادات تصدير

■ يتم إعادة جدولة الديون متوسطة الأجل

■ استبعاد إعادة جدولة الديون القصيرة

تاريخ التوقف

- التاريخ الذي لا يعاد جدولة أية ديون تم التوقيع عليها بعده
- كلما اقترب هذا التاريخ من بداية فترة تجميد السداد كلما زاد حجم الديون القابلة لإعادة الجدولة
- يبدأ هذا التاريخ خلال 6 أشهر إلى سنة قبل تاريخ اتفاقية إعادة جدولة الديون

إعادة جدولة الأقساط المستحقة:

- نادراً ما يعاد إعادة جدولة الفوائد

نسبة الدين الذي يعاد دجه

- لا يتم إعادة جدولة أكثر من 90% من أصل رأس المال خلال فترة تجميد سداد الدين
- ترتيبات السداد للديون المعاد جدولتها:
- فترات سماح 3 سنوات يتبعها أربعة سنوات أخرى يتم خلالها دفع الديون المؤجلة على دفع نصف سنوية.

هيكل السداد

- جزء يسدد خلال فترة التجميد
- جزء غير معاد جدولته، مؤجل
- جزء تمت إعادة جدولته سابقا
- أسعار الفائدة التجميدية:
- غالبا ما يكون أعلى من السعر الأصلي
- دور صندوق النقد الدولي في عملية التعديل

التطورات في نهج إعادة الجدولة وتجارب الدول

- إعادة الجدولة تعكس أزمة المديونية
- 11 دولة تمت إعادة جدولة ديونها 46 ما بين 1956 و 1980
- أزمة الثمانينات 66 دولة ما بين 80-93 أعظمها أكثر من مرة ووصلت المبالغ المعاد جدولتها 181.75 مليار دولار مقابل 14.2 مليار دولار للفترة الأولى.

المرحلة الأولى 1956 – 1970

- 6 سنة دول نامية وتم إعادة جدولة 3.3 مليار دولار
- قصر فترة التجميد
- إعادة جدولة مرات أخرى
- عنصر المنحة لم يتجاوز 30%

المرحلة الثانية 1971 – 1980

- الاهتمام بدول جنوب العملاء الأفريقية نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية
- إعادة جدولة ديون 12 دولة وبلغ إجمالي ما تم إعادة جدولته 6.5 مليار دولار 41 لدول أفريقية جنوب الصحراء.

المرحلة الثالثة 1981-1990

- مرحلة الكساد وتزايد في المعدل السنوي لعدد مرات إعادة جدولة الديون وارتفعت إلى 14 مرة مقارنة بـ 2 مرة من قبل.
- تمديد فترة السماح وفترة تسديد الديون
- السماح بإعادة جدولة الديون أكثر من مرة
- شروط تخفيف العبئى للدول الفقيرة (البندقية 1987)
- الاتفاق يونيو 1988 في تورنتو بتطبيق منهج الاختيارات للدول المنخفضة الدخل حيث أدخل ثلاثة بدائل:

تابع: المرحلة الثالثة 1981-1990

- إلغاء 30% المستحقات وإعادة جدولة المتبقى
- نفس فترات الاستحقاق المعمول بها في الديون الميسرة ولكن أسعار فائدة تأجيلية مرتبطة بأسعار السوق
- تسديد الدين على فترة استحقاق 14 سنة بينما لا تقل أسعار الفائدة التأجيلية على أسعار السوق بأكثر من 3.5% أو 50% من أسعار السوق.
- إعادة جدولة ديون 19 دولة على شروط تورنتو
- بلغ المبلغ التراكمي المعاد جدولته 50 مليار عام 1986 و 120.7 مليار عام 1990
- ارتفاع العدد التراكمي لإعادة الجدولة حيث وصل إلى 157 مرة عام 1990
- مرور الدول العربية بمراحل صعبة خلال الثمانينات

المرحلة الرابعة 1991 - الآن

- الاتفاق على الحاجة لإيجاد وسائل أخرى ميسرة تساعد الدول المثقلة بالديون
- تمديد فترات السماح إلى الدول متوسطة الدخل (Houston 1990)
- اتفاق ترينداد 1990: بلغ ثلثا الديون وفترة السماح المتبقى 25 سنة للدول التي لا يتعدى دخلها 1195 دولار للفرد. وكذلك السماح بدخول مقايضة الدين.
- شروط تفضيلية أخرى للدول الفقيرة